

حملة ضد الأمة وليس الأفراد

أكثر ما أسيء فهمه في التصدي لحملة الاعتقالات الأخيرة أنها دفاع عن المعتقلين أو انحياز لطرهم كما شط في الفهم الكثيرون. مع أن الحملة الحكومية لم تقتصر على الأفراد ولم تتوقف على اعتقال أو تعسف في التوقيف، بل هي تعدت كل ذلك لتصبح حملة شاملة ضد من تكلم ومن سيتكلم، وتطويقاً حكومياً متحمساً لكل من يريد أن يبدي رأياً مخالفاً ومغايراً للطرح الحكومي الانتخابي. ورقة وزير الإعلام للصحف، التي تضمنت توجيهها لكيفية إدارة الحملة الانتخابية الحالية، ما كان لها أن تكتف لو أننا في دولة ديموقراطية، فالسيد وزير الإعلام لا يملك توجيه الصحف ولا يملك املاء ونظر حكومته عليها. ولو أن ضجيج قوانا الوطنية ومدعي الديمقراطية حول

الحريات والمبادئ الديمقراطية هو عشر ضجيجها واهتمامها بالمال العام لما تجرأ علينا وزير الاعلام، ولأصبحت توجيهاته الاستجاب الاول للمجلس القادم. مع الاسف مرت توجيهات الوزير مرور الكرام، واكاد اقسام رغم كتابتي حولها ان احدا لم يسمع بها وان الغالبية من المعنيين والمهتمين بالعمل السياسي لم تقرها، الحكومة تدخلت وتتدخل حالها بشكل واضح وصريح في الانتخابات عبر دعمها غير المعلن للمرشحين «الوديعين» وحملتها الشعواء عبر تصريحات مسؤوليها أو من يتم توظيفهم من البيغاوات ضد من تسميهم بنواب التآزم، أو المؤزمون بحسب وصف البعض.

في كل انتخابات كان لدينا شعار أو هم شعبي يلتف حوله بفعل

بقلم: عبد اللطيف الديع

الدعم والاهتمام الشعبي اغلب المرشحين. هذه السنة، الحكومة - بسبب الهجمة التعسفية - سيطرت على الساحة وحملت الشعار الاساسي وهو «التغيير» أو الغاء النواب المعارضين أو المؤزمين. انما مع التغيير، لكن التغيير في الحكومة وفي اسلوب ونهج ادارة الامور. فالنائب حتى الان ان الخلل والعلل الاساسي، هما في الحكومات التي عجزت او هي في الواقع تمنع عن التعامل الجدي مع مجلس الامة. وتصير على النظر الى المجلس على انه مؤسسة تابعة لمجلس الوزراء عليها ان تسمع وتخضع لا ان تراقب وتحاسب. ومع التغيير الكامل في مجلس الامة ولكن وفقا للاختيار الشعبي الحر وليس التغيير الذي تروج وتمهد له الحكومة هذه الايام.

جدة قلم

أهلاً بكم في نادي الحريات.. ليس في موسم المشمش!

أكثر ما أثلج صدري في أزمة المرشحين الأخيرة التي اقتادتهم لأمن الدولة والنيابة العامة، ان الكثيرين من هؤلاء المرشحين ومؤيديهم من المرشحين وأفراد الشعب العاديين وغيرهم لسبب أو لآخر، اكتشفوا الحريات التي نص عليها الدستور فجأة، وكأنها اكتشفت أو اختراع جديد!

وقد بُحّت أصواتنا على وجوب صيانة الحريات الدستورية، فالدستور منجم حريات، قام سدنته من أعضاء مجالس الأمة السابقين والحكومات المتعاقبة بواجبها، ولم يحرك لا هؤلاء، ولا أولئك ساكناً. ولكنهم انتفضوا وكان أرواح كل من جان جاك روسو ومونتيسكيو وبنجامين فرانكلين تقصتهم، منادين بالحريات عندما مست مصالحهم، ممثلة بمن يجر عليهم، مساً بسيطاً، بالحجز عدة أيام رهن التحقيق لجرائم (رأي) اتهموا بارتكابها!!

قائمة انتهاك الحريات أو الدوس عليها أكثر من أن تعد وتحصى وهؤلاء كانوا من المتفرجين والمعارضين على زيادة رقعتها - أي رقعة انتهاكها - نذكرهم بقانون عدم جواز تجنيس غير المسلم (المعارض مع مبدأ حرية العقيدة، نذكرهم بقانون منع الاختلال الكارثي (المعارض مع مبدأ الحرية الشخصية)، نذكرهم بمجزرة الرقابة على الكتب، وفيها أكبر حجز على حرية الرأي والتعبير، نذكرهم بمنع المرأة من العمل بعد الساعة ٨ مساءً، نذكرهم «بعنتريات لظس» ومن لف لفها في الدوس على حريات المواطن والمقيم، نذكرهم بقانون عقاب المتشبهين جنسياً، نذكرهم بقانون المحكمة الإدارية الذي يمنع نظر مسائل الجنسية ودور العبادة والإبعاد... وقائمة لامتناهية من القوانين التي تدوس في بطن الحريات، هؤلاء لم يثبت في تاريخهم أي موقف مدافع عنها، بل كانوا من المعارضين على انتهاكها والنضوين تحت لواء تقليصها، فكيف انقلبوا بين يوم وليلة الى أنصار الحريات؟! إننا لسنا في مقام توبيخ هؤلاء أو الشتماتة بهم، ولكننا سنحسب الظن بهم ونحمل أنفسنا على الاعتقاد بأنهم صادقون في طروحاتهم الجديدة للذود عن الحريات، ونقول ان تؤمن بالحريات متأخراً خير من الا تؤمن بها أبداً.

وتخيلوا معنا انضمام المرشح البارز مسلم البراك بطرحه الشعبوي العنيف المدغدغ مكرساً ذلك الطرح للدفاع عن الحريات، وتصوروا ضيف الهه بورمية في إجراؤه على إلغاء ديون المواطنين منذ أن أصبح نائباً، وقد ضم لذلك الإصرار مطالباته بإلغاء القوانين المقيدة للحريات، وتصوروا وتصوروا... الخ، ونحن في الانتظار، ونتمنى الا يطول انتظارنا لكم للانضمام الينا في نادي الدفاع عن الحريات، الذي لا نتمنى أن يكون انضمامكم اليه في موسم المشمش!! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

علي أحمد البغلي

Aliabaghi@hotmail.com

عبد الوهاب العوضي

www.wahaby.com



كلام الناس

سيناريو الخمسة ملايين مرة

يقف المواطن المسلم، والعربي بالذات، امام تفصلية، أو سفارة دولة غريبة، ضمن طابور طويل لأيام وأيام، أحياناً تحت البرد وأخرى تحت الحر والرطوبة والغبار، وتحفى قدمه وتتعلل أعماله ويعطش ويوجع وتبلى أحذيته من الذهاب والإياب، وبعد انتظار قد يطول أحياناً لسنوات، ان كان سعيد الحظ، يحظى بتأشيرة سفر إلى دولة غريبة لا يعود بعدها إلى وطنه؛ وان لم يحصل على التأشيرة، فإنه غالباً ما سيمتطي ظهر باخرة غير صالحة حتى لنقل الدواب لتمر به عباب البحر، وغالباً المتوسط، ليلقي به قبطانها على احد سواطئ أوروبا، أو يورج داخل حاوية حديدية و«يشحن» إلى مدينة غريبة وكأنه كومة قش أو شحنة يصل ليصل منهاك القوى، بلا حول ولا قوة، هذا ان لم يقض حنقه جوعاً وارهاقاً داخل صندوق حديدي مقل على رصيف ميناء مهجور!

الذنب، حتى الآن، ليس ذنب هؤلاء المهاجرين التعساء الباحثين عن لقمة عيش كريمة، أو الهاربين من سطوة حاكم جائر أو الباحثين عن امل في ثراء سريع، فلا احد يود هجرة اهله وصحبه وخلانه ومسقط رأسه، ان لم يكن مجبراً على ذلك؛ فالذنب يقع على حكومات اقليمية دولنا التي لم تستطع تأمين العيش الكريم للجامع هائلة من مخرجات مختلف مستويات التعليم فيها التي لا تجد عملاً، ولا سكناً ولا مستقبلاً ولا املاً في تكوين أسرة أو البقاء على قيد الحياة!

موضوع هذا المقال لا يتعلق بالحكومات، على الرغم من عظم مسؤوليتها، بل بما يتحول إليه ذلك المهاجر، أو طالب التأشيرة أو المتسلل المسلم إلى أوروبا بعد دخولها واستقراره فيها، والزواج من إحدى بناتها وتغطية رأسها بحجاب كثيف، حيث نجده يتحول من ذلك الشخص المسالم والهادئ والذي ربما كان على استعداد لتوقيع تعهد بتنصره أو تهوده ان اتحت له فرصة العيش في دولة أوروبية، نجده يتحول إلى انسان شرس في تعامله مع حكومة وطنه الجديد، كثير المطالب دائم الأزعاج، ومشاكس إلى أقصى الحدود متى ما تعلق الأمر بمعتقد، وكان احدا سيسبيل منه ويحرمه من ممارسة طوقسه، وبالتالي نجده يسعى بشراسة إلى المطالبة ببناء دار عبادة أو تخصيص مساحة لغبرة، وغير ذلك من جل اهتمامات المهاجرين الجدد، الذين اصبحوا جزءاً من الامراض التي اصبحت المجتمعات الغربية تعاني منها في السنوات الأخيرة، والذي اصبح تواجدهم في التظاهرات والسيرات الاحتجاجية أكثر منه في فصول دراسة لغة البلاد التي اختاروها وطناً، بعد ان لفظتهم اوطانهم!

أحمد الصراف

habibiental@gmail.com

بين الاتجاهات

رحيل د.حسان حتحوت.. «طبيب الوسطية»

كذلك نجح في صد هجوم اللوبي الصهيوني ضد أحد المسلمين المرشحين للجنة استشارية رسمية لمكافحة الإرهاب.

كان ثمة من ثمرات هذا الجهد المبارك أن أقام التحالف الإسلامي شعائر صلاة العيد (عيد الفطر لعام ١٩٩٩) في حديقة البيت الأبيض الأمريكي بحضور زوجة الرئيس الأميركي وابنته، حيث تدرس الابنة الدين الإسلامي.

يعرف د. حسان حتحوت نفسه بأنه: إنسان محب، ويحب الحب، فيقول: «عقدي مع الله عقد التزام ترتكز على القول «إن الله محبة»، فأنا كذلك أرى أن الله أوجز الإسلام كله في كلمتين عندما خاطب نبيه عليه الصلاة والسلام فقال له: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ».

ويفتخر د. حتحوت . رحمه الله . بأنه اتخذ من مقولة حسن البنا . رحمه الله : «سقناتل الناس بالحب...» ميذا أساسيا لحياته.

وللعقيد مقولة دعوة مشهورة - حيناً لو يفقهها دعاء اليوم - يقول فيها «عقدي مع الله عقد التزام بعمل وليس عقد بنتيجة.. وهي ان ننجلي الاسلام للناس على وجهه الصحيح، والاسلاف الشديدين حين اتطلع شرقاً وغرباً أرى ان ذلك غير قائم بعد، وان العاطفة الدينية ادت الي كرهه والى غضب والى عصبية ما اراد فكانت بداية عمله في اميركا عام ١٩٨٨ وكان هدفه، كما وبقته مراكز البحث المعلوماتي، هو تحويل وجهة نظر الأميركيان للمسلمين وإقناعهم بأنهم بشر مثلهم، وذلك ان آلة الإعلام الغربي جعلتهم ينظرون إليهم وكأنهم حيوانات مقرزة غير مستأنسة.

فشرع في استخدام ما توفره آلة الإعلان الغربي نفسها من إمكانات؛ إذ بدأ بتسجيل برامج تلفزيونية في أشكال مختلفة تعمل على تقديم الإسلام بشكله الصحيح، وإقناعها في أوسع دائرة ممكنة، وقام بالقاء محاضرات في المحافل كافة، وذلك لعرض الإسلام.

كان الأمر الأكثر تأثيراً هو العمل على تقديم النماذج الإسلامية الصحيحة سلوكاً وعملاً بين أفراد المجتمع الأميركي، فكان د. حتحوت، رحمه الله والاختلاف عن إهانة وجهت للمسلمين والإسلام المختلفة عن إهانة وجهت للمسلمين والإسلام باعتبارهم «إرهابيين» وبصورة خاصة اعتذار لمسلمي اميركا.

آخر العقود:

الدكتور حسان حتحوت: الطبيب.. الاستاذ الاكاديمي.. المفكر.. الاديب.. السياسي.. الاعلامي.. المجاهد.. المعتقل.. الاديبة...رحمته الله ورحمة واسعة وادخلك فسبح جناته.. وآلهم اهلك وحديق الصبر والسلوان على فراخك... «إنا لله وإنا اليه راجعون» «فهل من منكر...»

عادل القصار - اميركا

aalqassar@hotmail.com

وجهات نظر

التغيير..!

هذا.. كان الشعار الذي طرحه الرئيس باراك اوباما عندما رشح نفسه لرئاسة الولايات المتحدة الاميركية، ولقد كان اول طرح له داخل حزبه الديمقراطي وكان ل طرح هذا الشعار تأثير كبير خصوصا اذا علمنا ان معظم السواد الاعظم من أعضاء هذا الحزب مؤلف من اصول ليست اميركية «اصيلة»، واعني ان معظم اعضاء هذا الحزب لم تكن جذورهم اميركية.. بل ان غالبية اعضاء الحزب هم من اصول افريقية واوربية متفرقة، كالاسبانية واليونانية، وكذلك نسبة كبيرة من المكسيك ومن معظم اميركا اللاتينية ومن آسيا... أي ان معظم اعضاء هذا الحزب هو خليط من الذين هاجر اجدادهم او آباؤهم من مواطنهم الاصلية إلى اميركا... والتي كانت تشكل بالنسبة اليهم الحلم، حيث توافر الوظيفة والسكن والحياة الكريمة. وهكذا.. كان اصل الرئيس الجديد باراك اوباما الذي ينحدر من أب افريقي مسلم من كينيا، وأم اميركية وبعد طلاقها من حسين اوباما والد الرئيس باراك اوباما تزوجت من رجل اندونيسي، وعاشت معظم حياتها في اندونيسيا، حيث عاش الرئيس باراك اوباما فترة طويلة هناك. لقد كان طرحه لشعار التغيير ينبع من واقع عاشه فترة في حياته وكانت قدرته على استشفاف المستقبل والخطرة البعيدة قد جعلت من تجربته ونظرتة إلى المجتمع الاميريكي ومستقبل هذا المجتمع هو طرح هذا الشعار... والسؤال الذي اريد ان اطرحه: هل يصلح هذا الشعار لكي يطرح هذه الايام في الكويت؟! حيث أجزم باننا في حاجة إلى التغيير. بعد هذا المخاض الطويل والعسير الذي تكبدناه طوال السنوات الماضية، حيث اننا بحاجة إلى ما يلي:

١. المحافظة على الكويت ديموقراطية اساسها دستور عام ١٩٦٢، ولكن هذا الشرط . في تصوري . يجب ان يدخل عليه التغيير، لان التركيبة السكانية، التي تشكل منها واضعو الدستور قد تغيرت جزئيا من عدة سنوات، لذا يجب ان يواكب التغيير تطوير أو تغيير في بعض المواد، ليس بالغاء للديموقراطية أو لدستور عام ١٩٦٢، ولكن يجب ادخال تغيير في الأدوات الديمقراطية وليس في اساسها، وكذلك يجب ادخال تغيير في بعض مواد دستور ١٩٦٢ من غير المواد الاساسية كالمادين الرابعة والسادسة، ومواد ونصوص الحريات، خصوصا الشخصية والإعلامية، حيث تقول المادة ١٧٥ «الاحكام الخاصة بالنظام الاميري للكويت و بمبادئ الحرية والمساواة المنصوص عليها في هذا الدستور لا يجوز اقتراح تنفيذها، ما لم يكن التنفيذ خاصا بلقب الامارة أو بالمزيد من ضمانات الحرية والمساواة...»، كما تقول المادة ٣٠ «الحرية الشخصية مكفولة».

٢. أرى ان يطول التغيير مفهوم التنمية والتطوير، وكذلك وضع الخطط سنوية كانت او خمسية والتي طوال السنوات السابقة لم تنفذ، وذلك باشرار القطاع الخاص في هذه المسؤولية سواء عن طريق مجلس الامة، أو عن طريق تشكيل اللجان المشتركة، وان يكون هناك

دور اساسي للقطاع الخاص في تنفيذ هذه الخطط بعيدا عن الاتهامات السابقة بالتشكيك، بالاستفادة لهذا القطاع الذي هو جزء اساسي من هذا المجتمع.

٣ - التغيير في سلطات وصلاحيات السلطة التشريعية وصلاحياتها، حيث تقول المادة ٥٠ «يقوم نظام الحكم على اساس فصل السلطات مع تعاونها لاحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطة النزول عن كل التنفيذية وسلطاتها سواء نتيجة الضعف أو الفساد، المتفشي في كلتا السلطتين، حيث علامات الفساد، وبحسب الاستطلاعات الاخيرة نرى ان الكويت عربيا وعالميا تأخذ مراكز متأخرة عما كانت عليه في السابق، وهذه لا شك ظامرة مقلقة ومحيرة يجب تداركها سواء من السلطة التشريعية أو من السلطة التنفيذية.

٤ . ان التغيير مطلوب، وأستطيع القول ان بعضا منه سيكون خلال هذه المرحلة، فيبدو من كشوف مرشحي الانتخابات ومن بعض الاستطلاعات المبديّة ان هناك تغييرا كبيرا سيكون في تكوين السلطة التشريعية، على الرغم من عزوف بعض من الناخبين عن المشاركة في هذه الحركة الانتخابية، نتيجة الأوضاع وتآزم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، الذي تبعه حل مجلس الامة الحالي، ولكن يبدو ومن بعض القرارات التي تم اتخاذها اخيرا من قبل الحكومة رغم غياب رئيسها، حيث تولي النائب الأول مسؤولية هذه الحكومة خلال الفترة الماضية، فانها استطاعت ان تتخذ بعض القرارات الاساسية لقرار الاستقرار المالي كرسوم ضرورة، وهو ما اشاع التفاؤل ان السوق المالي وادى إلى انتعاش سوق الأوراق المالية خلال هذه الفترة... ان استطلاعات الرأي قبل الانتخابات تدل على تغيير تركيبة هذا المجلس بأكثر من ٧٠٪ من المجالس السابقة، كما ان دخول العنصر النسائي في هذا المجلس يعتبر من أسس التغيير في التركيبة النيابية، التي يجب الحرص عليها لتباعد عن تأثير اختلالات التركيبة السكانية، التي يجب ان تعالج بالتغيير المستقبلي الذي يضمن ان يظل هذا المجتمع اساسا رافضا لكل الامراض الاجتماعية، التي ابتليت بها خلال السنوات الماضية، نتيجة السياسات الحكومية غير الرشيدة وهي القبلية والطائفية والمصالح الخاصة، ليكون التغيير اساسا في اعتماد الديمقراطية الصحيحة الرافضة لكل أنواع الانغلاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وليكون الدستور أساس هذا المجتمع الذي بني على أسس من الانفتاح والحرية المساواة والبعيدة عن خفافيش الظلام وجمعياته الدينية التي سيطرت على هذا المجتمع طوال العقود السابقة، انها دعوة للتغيير... أرجو ان تكون اساسا للطرح المستقبلية للاجيال القادمة... والتي لا شك هي صاحبة هذا التغيير والمستفيدة منه مستقبلا.

فيصل المسعود الفهيد

faisalalmassoud@hotmail.com

راي وموقف

غياب الطرح الوطني الجاد

الوطنية ومحبة الوطن شعار يرفعه الجميع، بمن فيهم من يخالف القوانين، والدعوة الى الوحدة الوطنية شعار هو الآخر على لسان الجميع.

لكن من يتابع الحملة الديمقراطية الانتخابية التي يسميها الناس بالعرس الديمقراطي يجدها هذا العام «شكلا آخر... فهذه الحملة جاءت «مكررة» ثلاث سنوات من موعدها بسبب حل مجلس الامة الذي أجمع الكويتيون على انه أحد أضعف المجالس في تاريخ الكويت، وذلك بسبب انشغال بعض أعضائه بـ«سفاست الأمور» وابتعادهم عن أولويات الناس، على الرغم من ان المجلس السابق استخدم أقسى أدوات الدستورية باستجواب رئيس الحكومة متنى وثلاثا.. وعلى الرغم من ان بعض النواب لم يجد ما يهدد به الوزراء إلا الاستجواب... والذي أدى الى حله «غير مأسوف على شباب» وتعود الانتخابات ليرشح أغلب النواب السابقين أنفسهم من جديد، عدا أولئك الذين لم يجنحوا في الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون (حلوة اللي يجرمها القانون وتجري أمام عين رجال القانون).. وبالتالي فإن المرشحين لم يعد أمامهم من قضايا يطرحونها اللهم إلا الدفاع عن موقفهم في المجلس السابق واتهام بعضهم لبعض بأنهم سبب حل المجلس السابق.

فنعلم ان الليبراليين يهاجمون الاسلاميين بأنهم السبب، ويرد الاسلاميون على الليبراليين بأنهم السبب، ثم نجد الليبراليين يهاجم بعضهم بعضا، وكذلك الاسلاميون يهاجم بعضهم البعض الآخر، ولم يعد هؤلاء وأولئك يطرحون قضايا التنمية الحقيقية، بل لم يعد للحملة الوطنية مكان، ناهيك عن الطرح الوطني الذي كانت تتحلل به حملات المرشحين في تلك الايام الخوالي.

الوصول إلى المجلس «بالي» واللثيا» اصبح هاجسا للبيوض، أما ما سيدحت في المجلس القادم فلا يهم، مع أن أغلب المواطنين يتوجسون خيفة من ان يتكرر السيناريو السابق في المجلس القادم ويخيم شبح الحل من جديد.

لم يعد الناخبون يفرقون بين ليبرالي واسلامي، خصوصا ان ما حدث في المجلس السابق هو ان الاغلبية لم تستطع ان تفعل شيئا أمام اقلية قادت المجلس كله الى التآزم ثم الحل.. وفي المجلس القادم حتى لو فازت هذه الاكثرية من جديد فإنها قد تفاجأ بالأقلية نفسها وبالتالي تآزم نفسه، وقد يكون . لا سمح الله . سيناريو الحل.. نفسه.

وبالتالي فإنه، رغم السلبيات التي تحدث وعدم وجود حلول جذرية لمشاكلنا المتكررة، فإن الغائب الأكبر هو الروح الوطنية التي كنا نعيشها سابقا والتي كنا نشاهدها في أروع صورها في الحملات الانتخابية، التي كانت تحضرها أطراف المجتمع الكويتي كافة.. لقد غاب كل ذلك حين غاب الحس الوطني لدى البعض وهو أخطر ما يهدد الحياة الديمقراطية التي رسمها الدستور.

د. عبد المحسن يوسف جمال

ajamal1950@hotmail.com